تصريح الرئيس المشترك للجنة الدستورية عن هيئة التفاوض السورية

السيد هادي البحرة

قبيل الدورة السابعة لاجتماعات اللجنة الدستورية

جنيف ١٩ آذار/ مارس ٢٠٢٢ الساعة الرابعة مساءً بتوقيت دمشق

تنطلق غدًا الاثنين أعمال الدورة السابعة لاجتماعات اللجنة الدستورية السورية، بعد انتظار دام نحو خمسة أشهر، بذلنا جهداً خلالها لإرساء آلية لتحسين عمل اللجنة الدستورية ليكون مجدياً وفاعلاً، وبما يحقق تقدّماً في العملية الدستورية ومشروع الدستور المأمول، الذي يُعتبر رأس حربة في العملية السياسية، وركيزة أساسية من ركائز الحل السياسي وفق ما حدّدته القرارات الأممية والمجتمع الدولي.

وكما هي العادة بين دورتين، تابعنا خلال الأشهر الخمسة الأخيرة التواصل مع شعبنا السوري في الداخل والخارج، وعقدنا الكثير من الندوات وورشات العمل واللقاءات، مع السياسيين السوريين، وممثلي المجتمع المدني، وممثلي المنظمات النسوية والشبابية والحقوقية، كما التقينا بشرائح واسعة من أهلنا في الداخل السوري خصوصاً، عبر لقاءات فيزيائية مباشرة وأخرى افتراضية عبر الانترنت، وعرضنا بصراحة كاملة وشفافية ما توصلنا إليه خلال ست دورات من عمل اللجنة الدستورية، ورؤانا وآمالنا لهذه الدورة وما يليها من دورات، واستعرضنا معهم مواطن الخلل والمعوقات والصعوبات، وسمعنا من الجميع آرائهم وهواجسهم بكل صدر رحب، وضمّنا المفيد منها في صلب برنامجنا وأوراقنا، واستفدنا من هذه اللقاءات الكثير، الأمر الذي ساعدنا على زيادة فهمنا لهمومهم ومشاكلهم وأولوياتهم ومشاعرهم وما يريدونه في الدستور المرتقب لسورية.

واصلنا كذلك العمل مع الخبراء الدستوريين، وطورنا المفاهيم الدستورية التي نتملكها، كما نشطنا في لقاء الشركاء الدوليين ومندوبي الدول الصديقة والمؤثرة في الملف السوري، العربية منها والإقليمية والغربية، وعززنا التنسيق وطوّرنا العلاقات، وكل ذلك بما يمكن أن يخدم في الوصول إلى مشروع دستور يصون كرامة السوريين ويضمن حريتهم ويحقق المساواة، ويضمن الاستقرار والسلم والتعددية السياسية وحقوق الإنسان كاملة.

توصلنا قبيل هذه الدورة السابعة لاجتماعات الهيئة المصغّرة في اللجنة الدستورية السورية، وبمساعدة وتيسير من جير بيدرسون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا، إلى آلية لتحسين عمل اللجنة، وهي الآلية التي بدأنا مقدماتها في الدورة السابقة، وطالبنا في نهاية الدورة أن يتم تطويرها واستكمالها لتصبح آلية متكاملة مُنتجة وفاعلة يمكن أن تساهم في تحقيق نتائج ملموسة وتقدّم جدّي في عمل اللجنة الدستورية.

الجديد في هذه الدورة أنه من المفترض أن يكون هناك آلية واضحة ومنهجية متكاملة لعمل اللجنة، تلتزم بها كافة الأطراف، ولدينا تطمينات من السيد بيدرسن بأنه سيتم الالتزام بها من كافة الأطراف، ونحن بدورنا نأمل بالفعل أن يكون هناك إرادة جادّة وحقيقية لدى الطرف الآخر للالتزام بها، وأن لا نشهد في هذه الدورة أي مماطلة أو مراوغة، لأنه برأينا آن الأوان لأن ينخرط الجميع بشكل جدّي ومسؤول لإنجاز وصياغة مشروع الدستور الجديد لسوريا، ومن بعده النظر في الممارسات الدستورية وإصلاحها بما يضمن تطبيق الدستور الجديد.

كنا قد اتفقنا على عدة نقاط تحدد آلية ومنهج عمل اللجنة الدستورية أهمها؛ احترام المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية؛ وتقديم نصوص المبادئ الدستورية الأساسية قبل الاجتماعات.

وكما في كل الدورات السابقة، نؤكد على أننا سنكون منفتحين وإيجابيين مع كل الخطوات والمبادرات التي يمكن أن تُساهم في إنجاز عملنا ومهمتنا الملقاة على عاتقنا على أكمل وجه، ومستعدون لمناقشة كافة النقاط والبنود والمبادئ الدستورية لترجمتها إلى مواد في الدستور، فمهمتنا هي مهمة مفصلية وحجر زاوية للانطلاق في الحل السياسي الذي ينشده السوريون، وهو الحل والمسار الوحيد الذي يمكن أن يؤمن الاستقرار والأمن المستدامين عبر تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤".

أساس مشاركتنا في اجتماعات اللجنة الدستورية هو التنفيذ الكامل والصارم لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يحظى بتأييد وموافقة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول المعنية بالقضية السورية، والتي نطالبها أن تدعم عمل اللجنة الدستورية كجزء من العملية السياسية في سورية، وأن تساعد على خلق بيئة مناسبة لإنجاح العملية السياسية في جنيف، وأن تضغط بكل طاقاتها على الأطراف التي يمكن أن تضع أية عراقيل في وجه هذا المسار السياسي.

يرفض السوريون بشكل مطلق العنف والقتل والدمار والإرهاب والتطرف، ويسعون إلى دولة المواطنة والديمقراطية والتعددية السياسية، دولة التداول السلمي للسلطة، دولة المواطنة والعدالة والكرامة،

دولة اللا فساد وفصل السلطات وسيادة القانون والقضاء النزيه المستقل، دولة حضارية عصرية، تضمن التنمية المستدامة وتعزز أسس الحياة الكريمة، وهذا كلّه لا يضمنه إلا دستور عصري ديمقراطي واضح المضامين، يُنفّذ فعلياً على أرض الواقع.

حماية حقوق شعبنا السوري وتحقيق تطلعاته إلى الكرامة الإنسانية والعدالة والحرية والديمقراطية ودولة المواطنة المتساوية واجب وطني يملي علينا إنجاز مشروع الدستور المنشود وإصلاح الممارسات الدستورية التي تعتبر الخطوة الأساسية التي تضع الأطر الدستورية والقانونية لضمان تحقيقها وحمايتها.

سنبذل كل جهد ممكن خلال الأيام المقبلة لإنجاح هذه الدورة وتحقيق تقدّم ملموس، والوفاء بالوعد الذي قطعناه لشعبنا السوري لتحقيق تطلعاته، ونضع نصب أعيننا مصلحة السوريين بشرائحهم وانتماءاتهم ومكوناتهم كافة، كشركاءَ متضامنين ومتساوين في الحقوق والواجبات تجاه بلدهم سورية، كما نضع نصب أعيننا الأمل باطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات والمغيبين والمغيبات قسرياً، وعودة النازحين واللاجئين الطوعية والآمنة والكريمة إلى مناطق سكنهم الأصلية.

ملتزمون بالكامل لإنجاح هذه المهمة الضرورية من أجل خلاص شعبنا، وسنواجه كل تحدياتها بروح وطنية مثابرة، لنضع حداً لمعاناة لكل أبناء شعبنا السوري.

الرئيس المشترك للجنة الدستورية

المهندس هادي البحرة

جنيف ١٩ آذار/ مارس ٢٠٢٢